

محاضرات في مادة مبادئ الاقتصاد الكلي اعداد

م.د. نجلاء صلاح مدلول السامرائي



قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي

المرحلة الثالثة / فرع الاقتصاد
للدراستين الصباحية والمسائية

2022/2023

١- تعريف علم الاقتصاد: Economics

- * يوجد عدة تعريفات لعلم الاقتصاد نتناول اهمها على النحو التالي:
- تعريف ادم سميث: وقد عرفه في كتابه الشهير "ثروة الأمم" بأنه: العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي بوسطتها يمكن لأمة أن تغتني أو العلم الذي يبحث في الثروة.
- هو « العلم الذي يبحث في كيفية التوفيق بين احتياجات الإنسان اللامحدودة وموارده النادرة، فالندرة النسبية هي أساس علم الاقتصاد ومنطلقه».
- هو العلم الذي يدرس النشاط الانساني الذي يهدف الى الانتاج والتوزيع، ويتم هذا التوزيع من خلال عمليات التبادل في السوق .
- والتعريف المتفق عليه من أغلب الاقتصاديين هو أنه: «فرع من فروع العلوم الاجتماعية يبحث في كيفية الاستخدام الأمثل للموارد النادرة المحدودة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة الغير محدودة» .
- * اذن فعلم الاقتصاد تطور ليشمل خمسة محاور رئيسية هي:
 - ١- الحاجات وكيفية اشباعها. ٢- الانتاج. ٣- التوزيع. ٤- التبادل. ٥- الاستهلاك.



٢- التحليل الاقتصادي

التحليل الاقتصادي الجزئي Micro-economics

يتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد كالفرد والأسرة والمنشأة، حيث يركز على سلوك المستهلك والكيفية التي يوزع بها دخله بالإنفاق على مختلف السلع والخدمات. كما يهتم الاقتصاد الجزئي بسلوك المنتج لتحديد مستوى الإنتاج، واتخاذ القرارات المتعلقة بالتسعير الذي تمكن المنشأة من تعظيم أرباحها.

التحليل الاقتصادي الكلي Macro-economics

الذي يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية. وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالنتائج الكلية للاقتصاد والمستوى العام للأسعار وليس بالنتائج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حدة كما يهتم بقضايا اقتصادية كلية مثل البطالة وأوضاع سوق العمل في الدولة وغيرها.

٣- النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية

النظرية الاقتصادية: Economic Theory

هي مجموعة القواعد والمبادئ والقوانين الاقتصادية والتي تكون بمثابة مرشد في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة معينة من الظروف. وتقوم النظرية الاقتصادية على الخطوات التالية:

١- صياغة التعريفات والافتراضات الحتمية المتعلقة بماهية سلوك الظواهر الاقتصادية. ٢- التعليل المنطقي.

٣- التنبؤات. ٤- المشاهدات الواقعية. ٥- الاستنتاج بأن النظرية تتفق مع الواقع أو مختلفة عنه.

* وعلى هذا تتكون النظرية الاقتصادية كأى نظرية علمية من:

أولاً: مجموعة من التعاريف Definitions: التي توضح المقصود من التعبيرات والمفاهيم المستخدمة.

ثانياً: مجموعة من الفروض الشرطية Assumptions وهي: والتي تحدد الظروف التي لابد من توافرها حتى تنطبق النظرية.

ثالثاً: واحد أو أكثر من الفروض الاحتمالية Hypotheses عن كيفية سلوك بعض الظواهر. ولكي تكتمل النظرية

فلا بد من اختبار هذه الفروض لمعرفة فيما إذا كانت المشاهدات تؤيد الفروض فيتم قبول النظرية، وإن لم يكن

ترفض النظرية.



السياسة الاقتصادية: Economic Policy

◀ **وهي** : اتخاذ قرارات اقتصادية معينة في ظل ظروف معينة . وتتعدد السياسات الاقتصادية المتبعة على النحو التالي :

١. السياسة المالية (Fiscal policy) :

يقصد بالسياسة المالية «استخدام السياسة الضريبية والأنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي».

٢. السياسة النقدية (Monetary policy) : وهي

مجموعة السياسات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود في المجتمع ،مثل سياسات سعر الفائدة والإصدار النقدي الجديد وسياسات السوق المفتوحة وتغيير سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني .

٣. سياسات التجارة الخارجية (International trade policies) : وهي مجموعة السياسات المتعلقة

بسياسات التدخل الحكومي في التجارة الخارجية مباشرة، أو في معدلات سعر الصرف بما يؤثر في التجارة الخارجية بطريقة غير مباشرة.

٤. سياسات الدخل (Income policies) : وهي مجموعة السياسات المتعلقة بإعادة توزيع الدخل

مثل السياسات الخاصة بالحدين الأدنى والأقصى للأجور .

٥. المزج بين أكثر من سياسة : اقتصادية كلية معا في آن واحد .



٤- النظام الاقتصادي : Economic system

يقصد به مجموعة المبادئ والقواعد المنظمة التي تحكم حركة النشاط الاقتصادي وتحديد نوعه ومستواه. هذا ويكون التحكم في حركة النشاط الاقتصادي بالتحكم في حركة عوامل الإنتاج إما عن طريق إلغاء ملكيتها أو تحديد استخداماتها. ورغم تعدد النظم الاقتصادية التي ظهرت على مر العصور، فإن الأمم المتحدة تقسم دول العالم حسب نظامها الاقتصادي إلى قسمين ، الأول: ويضم الدول التي يركز نشاطها على آليات السوق Market Economy (النظام الاقتصادي الرأسمالي) ، والقسم الثاني: ويشمل دول التخطيط المركزي Centrally Planned (النظام الاشتراكي).

٥- أهداف الاقتصاد الكلي

يمكن استعراض أهم أهداف الاقتصاد الكلي على النحو التالي :

أ- في مجال الإنتاج:

تهدف سياسات الاقتصاد الكلي إلى تحقيق معدل عال من الإنتاج الحقيقي مع ضمان نمو سريع. ويقاس الإنتاج الإجمالي عادة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهو المقياس الأساسي لأداء الاقتصاد الكلي، ويهدف الاقتصاد إلى الوصول إلى استقرار الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية وليس بالقيم النقدية تجنباً لأثر التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.

ب- في مجال العمالة:

تحقيق معدل مرتفع من العمالة وتقليل البطالة الإجبارية إلى الحد الأدنى. وتسخر الحكومات السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق معدلات منخفضة للبطالة بما يقوي الاقتصاد الوطني ويخفف عن الحكومة المدفوعات التعويضية للعاطلين عن العمل.

ج- تحقيق معدلات مستقرة للأسعار:

وهنا يهدف الاقتصاد إلى تحقيق معدلات مستقرة للأسعار بعيداً عن أنواع التضخم المختلفة وخاصة التضخم الجامح. ولا نقصد بهذا الهدف من أهداف الاقتصاد الكلي ثبات أسعار جميع السلع والخدمات، بل المقصود هو استقرار المعدل العام للأسعار واستقرار معدلات التضخم بشكل عام.

د- تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي:

إن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الأجنبي يساهم في استقرار التجارة الخارجية على المستوى الدولي.

هـ - دراسة العلاقة بين الأهداف الاقتصادية المختلفة:

ودرجة الإحلال فيما بينها ، ومن ذلك الإحلال بين استقرار المعدل العام للأسعار من ناحية وتحقيق معدل عال من العمالة من ناحية أخرى.



و- تحقيق التوازن في التجارة الخارجية بين الصادرات والواردات:
ويعتبر تحقيق هذا الهدف من أهم متطلبات الاقتصاد الكلي، وعدم تحقيق هذا الهدف له تأثير مباشر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

ز- الموازنة:

أي إحداث نوع من التوازن بين الأهداف طويلة الأجل والأهداف قصيرة الأجل فيما يتعلق بما ذكر سابقا من أهداف.

٦- الطلب الكلي والعرض الكلي

والعرض الكلي Aggregate Supply هو "مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة".

الطلب الكلي Aggregate Demand هو "إجمالي الإنفاق المخطط في اقتصاد معين على الاستهلاك والاستثمار".

* ويتحقق التوازن **Equilibrium** في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي والعرض الكلي. فإذا زاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظيف الكامل أدى ذلك إلى حدوث تضخم. أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظيف الكامل فسيؤدي ذلك إلى حدوث ركود.

٧- التدفق والرصيد

التدفق (التيار) Flow: هو عبارة عن " **التغير خلال فترة زمنية معينة** "، فهو كمية لا يمكن قياسها إلا خلال فترة زمنية معينة، أي أنه متغير ذو بعد زمني. أما الرصيد Stock: هو " **كمية ثابتة في لحظة معينة** ". وعلى ذلك فإن الدخل، الإنفاق والاستهلاك مثلًا متغيرات تمثل تدفقات أو تيارات، أما الثروة ورأس المال ومستوى التوظيف فتمثل أرصدة محددة في لحظة معينة.

٨- المتحقق والمتوقع والمخطط:

المتحقق Ex-post: سواء من الاستهلاك أو الادخار أو غيره هو ما تم تحقيقه فعلاً في الاقتصاد القومي "لذا يطلق عليه أحياناً "الفعلي". أما المتوقع Expectant: هو « ما يتوقع تحقيقه لاحقاً ». وأما المخطط Planned: فهو " ما ينوي أو يزمع تحقيقه ". فالاستثمار الخاص المخطط مثلًا عبارة عن قيمة الاستثمارات التي يرغب رجال الأعمال في تقديمها، أما الاستثمار المتحقق فيتمثل في قيمة الاستثمارات الفعلية التي قدمها بالفعل رجال الأعمال، وتكون الاستثمارات المتوقعة هي ما يتوقع أن يقدمه رجال الأعمال مستقبلاً .

٩- الدخل والثروة :

الدخل Income هو: "تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد". أما الثروة Wealth فهي: "رصيد الفرد في لحظة معينة". والعلاقة بينهما هي أن الثروة تعمل على تدفق الدخل. كما أن تراكم الدخل بعد خصم الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الثروة.

١٠- النماذج الاقتصادية:

* النموذج الاقتصادي: Economic Model

هو: "مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة على شكل صيغ رياضية (معادلة أو مجموعة من المعادلات) تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد أو قطاع معين". وهناك أنواع عديدة من النماذج مثل النماذج الوصفية والنماذج المعيارية، أو النماذج الساكنة والمقارنة، أو النماذج الكلية والجزئية، وغيرها. كما تختلف النماذج الاقتصادية وفقاً لطبيعة بناء وتوصيف النموذج إلى: نماذج رياضية Mathematical Models ونماذج قياسية Econometric Models.



* معادلات النموذج :

تسمى المعادلات التي يتضمنها النموذج الاقتصادي بالمعادلات الهيكلية ويختلف عدد المعادلات من نموذج اقتصادي إلى آخر، تبعاً لمدى سهولة أو صعوبة تفسير الظاهرة الاقتصادية قيد البحث ، وتبعاً للأهداف التي يرمي إليها الباحث إلى تحقيقها من صياغته للنموذج الاقتصادي. وتنقسم المعادلات الهيكلية في النموذج الاقتصادي إلى معادلات سلوكية ومعادلات تعريفية علماً بأن المعادلات السلوكية تعبر عن العلاقة الدالية بين المتغيرات ومثال ذلك دالة الاستهلاك أو دالة الاستثمار في نموذج الدخل القومي أما المعادلة التعريفية فهي معادلة تعبر عن علاقة اقتصادية ناتجة عن تعريف مصطلح ومثال ذلك معادلة الدخل القومي.

* متغيرات النموذج:

تتضمن معادلات النموذج الاقتصادي عدداً من المتغيرات الاقتصادية يختلف باختلاف طبيعة المشكلة الاقتصادية قيد البحث. وتنقسم متغيرات النموذج إلى:

أ- متغيرات داخلية: وهي المتغيرات التي تتحدد عن طريق النموذج الاقتصادي قيد البحث .

ب- متغيرات محددة مسبقاً: وهي متغيرات لا تتحدد قيمها عن طريق نموذج الدراسة، وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وكثيراً ما يحدث وأن تتحدد قيم هذه المتغيرات بنموذج آخر مختلف عن نموذج البحث ويكون أوسع منه. و تنقسم المتغيرات المحددة مسبقاً إلى متغيرات خارجية (مثال ذلك الضرائب ، سعر الفائدة ، والإنفاق الحكومي)، وإلى متغيرات داخلية محددة في فترات سابقة ومثال ذلك الدخل القومي للفترة السابقة.

أولاً : نماذج حلقة التدفق الدائري للدخل Circular Flows of Income

يعد **الناتج المحلي الإجمالي** من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على الإنتاج. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي. ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج المحلي ينبغي لنا أن نستعرض ما يعرف بنماذج "حلقة التدفق الدائري للدخل" Circular Flows of Income والتي توضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد (العائلي، الإنتاجي، الحكومي والعالم الخارجي).

١- نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من قطاعين فقط:

نفترض ابتداءً أننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي) أي مكون من قطاعين فقط هما قطاع العائلات وقطاع المنتجين، هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي.



* ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

١. يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.
٢. يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الربح، الفوائد والأرباح. ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل المحلي .
٣. يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.
٤. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي، ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة « الناتج المحلي ».

(نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من قطاعين فقط)

(١) خدمات عناصر الإنتاج (أرض، عمل، رأس مال، تنظيم)

(٢) عوائد ودخول عناصر الإنتاج (إيجار، أجور، فوائد، أرباح)

= الدخل

القطاع الإنتاجي

القطاع العائلي

= الناتج

(٤) مجموع قيم السلع النهائية والخدمات

(٢) سلع نهائية وخدمات



* إذن ما العلاقة بين الناتج والدخل؟

يؤكد الاقتصاديون أن المفهومين وجهان لعملة واحدة، ولكن الناتج يشكل وجه الإنتاج للسلع والخدمات، أما الدخل فيمثل وجه القيمة النقدية للإنتاج. فالعلاقة بينهما لا بد أن يتساوى الدخل مع إجمالي الناتج .

* ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

١. يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.
٢. يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الربح، الفوائد والأرباح. ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل المحلي .
٣. يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.
٤. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي، ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة « الناتج المحلي ».



٢- نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات

تقضي الواقعية وجود قطاع الحكومة الذي يتلقى الضرائب من الأفراد لتمويل نفقاته المختلفة، هذا إضافة إلى حتمية التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير والاستيراد.

* ويوضح الشكل التالي التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة، والذي يتلخص فيما يلي:

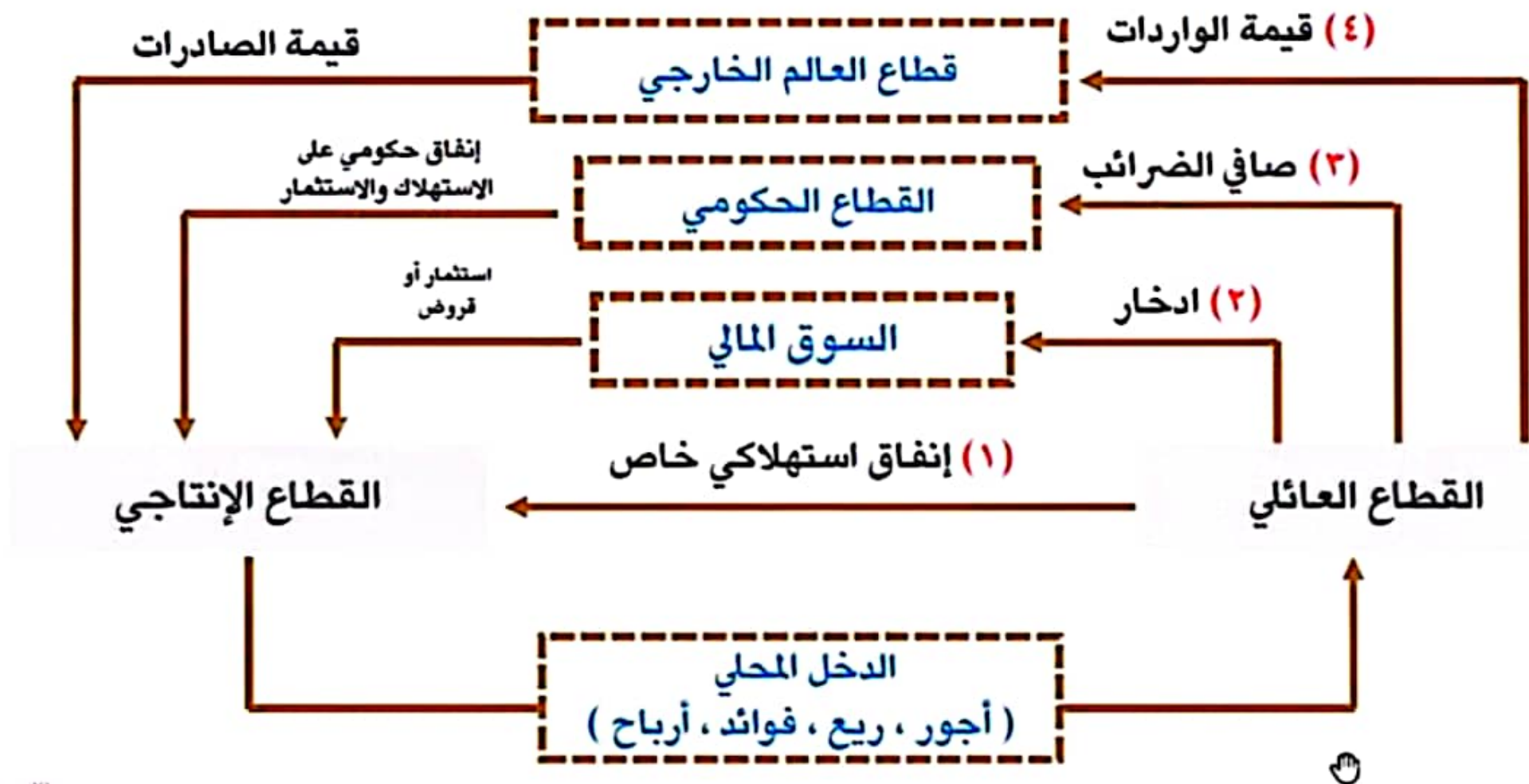
١- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

٢- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

٣- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

٤- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

(نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات)



٢- نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات

تقضي الواقعية وجود قطاع الحكومة الذي يتلقى الضرائب من الأفراد لتمويل نفقاته المختلفة، هذا إضافة إلى حتمية التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير والاستيراد.

* ويوضح الشكل التالي التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة، والذي يتلخص فيما يلي:

١- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

٢- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

٣- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

٤- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

ثانيا : طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

* من خلال ما تقدم يتضح لنا أن :

١- الناتج المحلي Domestic Product هو: "القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة".

٢- الدخل المحلي Domestic Income هو: «مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة».

٣- الإنفاق الكلي Total Expenditure هو: "الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد" وهي:

- إنفاق القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
- إنفاق قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
- إنفاق القطاع الحكومي.
- إنفاق قطاع العالم الخارجي.

* وعليه يمكن قياس الناتج المحلي بثلاث طرق هي :

- ١- طريقة الناتج.
- ٢- طريقة الإنفاق.
- ٣- طريقة الدخل.



١- طريقة الناتج

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام داخل الحدود السياسية لدولة معينة سواء أنتجها المواطنون (حاملو الجنسية الوطنية) أو المقيمون الذين يعملون بهذه الدولة . ويثار هنا تساؤل هام وهو :

ماذا يحسب ضمن الناتج المحلي ؟ وماذا يستبعد؟ وذلك فيما يتعلق بالعمليات الغير سوقية Nonmarket Transactions

«والعمليات غير السوقية هي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود».

*** أمثلة على العمليات غير السوقية وعن كيفية معالجتها ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي:**



- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجها ولا تصل إلى الأسواق، كالجزة الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي، وهي سلع تمثل جزء من الناتج المحلي لآبد من إضافته وتحسب قيمته على أساس أسعار مثيلاتها في السوق .
- خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضاً خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، ويتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها.
- الخدمات الشخصية المجانية والتي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه.. تمثل خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج المحلي ولكنها لا تحسب لصعوبة حصرها وتقييمها.
- الخدمات الحكومية المجانية كالإدفاع والأمن والتعليم هي خدمات لآبد أن تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولكن لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق لان كثير منها ليس لها مثل في السوق، ولذا تحسب على أساس تكلفتها. ويستبعد من القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات وهي نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج المحلي (معونات الضمان الاجتماعي، تعويضات البطالة ، معونات العجز والشيخوخة ومعونات ضحايا الحروب وغير ذلك).

* ولتجنب الازدواجية والتكرار في الحساب يتعين حساب الناتج المحلي الإجمالي بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:

أ- أسلوب المنتج النهائي

أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة والخدمات، وعدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج المحلي الإجمالي. أي أنه يتم حساب السلع أو المنتج النهائي الذي يباع مباشرة في السوق، وجمع كافة السلع والخدمات النهائية نحصل على الناتج المحلي الإجمالي.

ب- أسلوب القيمة المضافة

القيمة المضافة Added Value هي "المساهمة الصافية في الناتج المحلي". أي هي عبارة عن قيمة الإنتاج مطروحاً منها مستلزمات الإنتاج .
أي أن القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - مستلزمات الإنتاج. ويقضي أسلوب القيمة المضافة بجمع إجمالي القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية ليعطينا الناتج المحلي الإجمالي .



مثال (١) (توضيحي):

بفرض أن لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، وبالطبع فإن المادة الأولية لهذه الصناعة هي القطن . فلو باع مزارع القطن ما لديه من قطن بـ 15 ألف ريال لمصنع غزل و نسيج ، ثم قام مصنع الغزل والنسيج بتحويل القطن إلى قماش ثم قام ببيعه بـ 35 ألف ريال لمصنع الملابس الجاهزة، ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية الجاهزة و باعها في السوق بـ 75 ألف ريال. فإذا حسبنا جميع السلع المنتجة من أولية و وسيطة و نهائية يصبح الناتج لدينا كالآتي :

وفي الواقع القطن لم يصل إلى الأسواق في صورة نهائية ، وإنما أدخل في صناعة النسيج، والنسيج لم يباع في السوق كنسيج ، وإنما أدخل بأكمله في صناعة الملابس الجاهزة. وعلى هذا فالسلعة النهائية التي وصلت إلى السوق هي فقط الملابس الجاهزة و قيمتها 75 ألف ريال. وعلى هذا فإن: **الناتج المحلي الإجمالي باستخدام قيمة السلع والمنتجات النهائية = 75 ألف ريال.**

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزرعة القطن	15	0	15
مصنع النسيج	35	15	20
مصنع الملابس	75	35	40
إجمالي القيمة المضافة			75

* نلاحظ أن إجمالي القيمة المضافة = قيمة السلع والمنتجات النهائية = 75 ألف ريال
إذن: الناتج المحلي الإجمالي باستخدام القيمة المضافة يساوي الناتج المحلي الإجمالي
باستخدام قيمة السلع والمنتجات النهائية.

٢- الإنفاق الاستثماري:

”مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص“. أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتضمن ما يلي:

أ- الشراء النهائي للعدد والمعدات الآلات بواسطة منشآت الأعمال.

ب- جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية. (لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار وليس استهلاك؟ لأن المباني سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها).

ج- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيلة و سلع نهائية. فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج المحلي الإجمالي ، و السحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

٢- طريقة الإنفاق

تقتضي هذه الطريقة بجمع كافة الإنفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية. وحيث أن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة السابق ذكرها والتي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق فإن مجموع إنفاق القطاعات الربعة يشكل ما يسمى بإجمالي الإنفاق الكلي الفعلي (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، إنفاق العالم الخارجي) والذي لابد وأن يتساوى مع الناتج المحلي الإجمالي .

* ويتلخص هذا الإنفاق في الآتي:

١- الإنفاق الاستهلاكي:

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في "مجموع القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات التي يستهلكها الأفراد أو القطاع العائلي عموماً"، ويشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة كسواء سيارة أو ثلاجة أو أثاث وغيره، وسلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمعلم والمهندس والكهربائي... وغيرها.

٢- الإنفاق الاستثماري:

”مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص“. أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتضمن ما يلي:

أ- الشراء النهائي للعدد والمعدات الآلات بواسطة منشآت الأعمال.

ب- جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية. (لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار وليس استهلاك؟ لأن المباني سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها).

ج- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيلة و سلع نهائية. فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج المحلي الإجمالي ، و السحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه.

٣- الإنفاق الحكومي:

ويقصد بذلك الإنفاق الحكومي على الاستهلاك والاستثمار، ويشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية والأجور والمرتبات ..إلخ.

* ملحوظة هامة جدا: المدفوعات التحويلية لا تدخل في حساب الإنفاق الحكومي وذلك لسببان هما:

- ١- أنها لا تمثل مساهمة من المنتفعين بها في الناتج ولا تعكس أي إنتاج جاري .
- ٢- أنها تحسب كجزء من إنفاق القطاع العائلي على شراء السلع والخدمات (لأنهم حصلوا عليها فعلا).

٤- إنفاق العالم الخارجي:

ويعرف بصافي الصادرات وهو: " قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات". حيث أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محلياً إنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج المحلي للدولة. من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع وخدمات منتجة في الخارج، وهو جزء يجب طرحه من الناتج المحلي .



* وعلى هذا فإن:

الناتج المحلي الإجمالي

(بطريقة الإنفاق)

= الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

(صافي الصادرات)



= الصادرات - الواردات

(إجمالي الإنفاق الاستثماري)



= صافي الاستثمار + إهلاك رأس المال

مثال (٢): بمعلومية البيانات التالية ، احسب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق:

الإنفاق الاستهلاكي = 1000 مليون
صافي الصادرات = (-200) مليون
إجمالي الصادرات = 400 مليون
إهلاك رأس المال = 240 مليون

الإنفاق الحكومي = 1200 مليون
صافي الاستثمارات = 600 مليون
إجمالي الإنفاق الاستثماري = 840 مليون
إجمالي الواردات = 600 مليون

+



الحل

(بطريقة الإنفاق)

الناتج المحلي الإجمالي

$$= \text{الإنفاق الاستهلاكي} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} + \text{إنفاق العالم الخارجي}$$

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = 1000 + 840 + 1200 + (-200) = 2840$$
٣- طريقة الدخل

حسب هذه الطريقة فإن:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)}$$

$$= \text{الدخل المحلي الصافي} + \text{الضرائب غير المباشرة} + \text{إهلاك رأس المال} - \text{الإعانات الإنتاجية}$$
